مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: بناء السلام بعد الصراع
اسم الكاتب: أ.م.د. صدام عبد الستار رشيد، أ.م.د. علي محمد علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7252
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 03:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بناء السلام بعد الصراع

أ.م.د. صدام عبد الستار رشيد (*)
أ.م.د. علي محمد علوان(**)
drsaddamsattar@gmail.com
Ali_mohammed38@yahoo.com

الملخص

مرت العديد من الدول في العالم ومنها العراق بمراحل انتقالية مهمة في حياتها السياسية ومن هذه المراحل هي مرحلة التحول او الانتقال من الصراع الى مرحلة بناء السلام الدائم بسبب السياسات الخاطئة التي تنتهجها هذه الحكومات تجاه شعوبها فتكون نتيجة ذلك هي الحروب الاهلية والازمات والكوارث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الى غير ذلك التي تحتاج الى سياسات وآليات معالجة جديدة تتوافق والمرحلة، وبقدر تعلق الامر بالعراق باعتباره احدى تلك الدول فان السياسات الحكومية الخاطئة كانت سبباً رئيساً في اندلاع مثل تلك الازمات التي كادت ان تقضي على الدولة والمجتمع بسبب تمكن الجماعات الارهابية من استغلال الخلل او الفجوة الحاصلة بين الشعب والحكومة وانعدام الثقة كان احد اهم تلك الاسباب من هنا تاتي اهمية البحث كونه يعالج مشكلة مهمة تحتاج الى حلول مدروسة وسياسات مقننة من اجل تجاوز تلك المرحلة الصعبة.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.
(**) تدريسي في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

Post-conflict peace-building

DR.ALI MOHAMMAD ALWAN DR.SADDAM ABDULSATTAR RASHID

abstract

Many countries in the world, including Iraq, have undergone important transitional stages in their political life. These stages are the stage of transition or transition from conflict to the stage of building lasting peace because of the wrong policies adopted by these countries towards their peoples. The result is civil wars, crises, social, political, And others that need new policies and coping mechanisms compatible with the stage, and as far as Iraq is concerned as one of those countries, the wrong government policies were a major cause of the outbreak of such crises that almost destroy the state and Society because of the ability of terrorist groups to exploit the imbalance or gap between the people and the government and lack of confidence was one of the most important reasons for this is the importance of research as it addresses an important problem needs to be considered solutions and policies codified in order to overcome that difficult stage.

المقدمة

اثقلت عملية بناء الدولة دول العالم لعقود مضت سيما دول العالم الثالث التي رزحت طويلا تحت نير الاستعمار راغبة في بناء مؤسسي ودولة تشاركية تعتمد مبدأ الاشتراك في السلطة وتؤمن للانسان وجوده في الحياة،ومع تعاظم التحديات التي برزت في مرحلة مابعد الاستعمار خصوصا مرحلة التاسيس الاولية التي بدورها كابدت العديد من الازمات ولاسيما تلك المتعلقة بأرث ثقيل وذاكرة مليئة بالاحباط،لكن مع كل ذلك بقيت الرغبة حاضرة والامل قائم والاماني تتمحور من اجل تجاوز تلك المرحلة وبناء دولة تغادر لاول مرة منطق الخضوع المطلق والارتهان لارادة خارجية والاستتباع دون قيد اوشرط،فانطلقت مسارات البناء متتابعة وابتدأت ابعاد التأسيس مرسخة جذورها ومثبتة أركانها وان كانت مسارات البناء لم تسير بشكل متوازن،فبناء المؤسسات يجب ان يتوازن مع بناء الانسان الذي هو

الاخر لم يغادر دائرة الخضوع او يسير بشكل عميق نحو الفاعلية ، واذا كانت ديناميات التأسيس قد انطلقت فانها لم تفلح في طرح حقائق جديدة تتعلق بالوليد الجديد الذي هو الدولة الجديدة،ولم يتم تجاوز بناءات ماقبل الدولة وهي قائمة وفاعلة،دالة الى مسار متعرج من عملية ديمقراطية قد تكون مفترضة في بداية الامر الا ان المسار العسكري اوقف حركة الديمقراطية ووأدها وكرس نمطاً عسكريا يعتمد التوارث الايديولوجي او القيادات الموالية كل ذلك ترك بصمات لايمكن ان تغادرها الذاكرة او يتجاوزها التاريخ ولذلك فان انطلاق مسار جديد بدعم خارجي قد لايكون خاليا من الاشكالات او مغذيات العنف التي تبرز عادة في حالة التأسيس بارادة خارجية ونمط مرتبك من الدولة كل تلك الابعاد كانت حاضرة في ازمة الدولة الجديدة عندما واجهت الارهاب وعندما اكتسحت قواته جنبات الدولة واراضيها ليوجد ذلك تساؤلا" جديا" حول وجود الدولة ومدى فاعليتها.

اشكالية الدراسة : تنبع من عمق التحدي الذي واجهه العراق في مرحلة مابعد الاحتلال وهو تحدي وجودي قد يودي بوجود الدولة ومؤسساتها وعلى هذا فأن اهم التساؤلات التي تطرح في هذا الصدد:

1-مفهوم التعافي كاطار لبناء الدول في مرحلة مابعد داعش؟

2-وكيف تستعيد الدولة وجودها وماهي ابرز التحديات التي يمكن ان تواجهها خلال المرحلة التالية؟

3-ماهي اهم اولويات او متطلبات بناء الدولة العراقية في مرحلة مابعد داعش؟

فرضية البحث:تمثل مرحلة مابعد داعش مرحلة مفصلية في تاريخ العراق وفي مسار العملية السياسية القائمة وبالتالي فأن الاثار الناجمة عنها ستكون ذات ابعاد ومستويات مختلفة كما ان المعالجات تفترض بعدا" شموليا بأعتباره يدور حول وجود الدولة واستمرارية مؤسساتها كدولة موحدة. منهجية البحث : اقتضت طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج للوصول الى اهداف البحث ولعل من اهم المناهج المستخدمة هي المنهج التاريخي والنظمي والمقارن من اجل وصف الحالة بشكل سليم ومعرفة حيثياته بشكل اعم واشمل. اما هيكلية

البحث: حيث سنتناول في المحور الاول مفهوم التعافي والعناصر المرتبطة به وانواعه بينما سيختص المحور الثاني بأهم التحديات الداخلية والخارجية لعملية التعافي، وسنطرح في المحور الثالث اهم المتطلبات التي يفترضها بناء الدولة العراقية خلال المرحلة القادمة ومن ثم الخاتمة.

المحور الاول / مفهوم التعافي وأهم الاشكاليات المرتبطة به

اولا": مفهوم التعافي?: حظيَ موضوع التعافي باهمية كبيرة خلال العقود الاخيرة ولعل مبعث ذلك :

1-تعاظم الازمات الدولية ذات الابعاد الهيكيلية التي تتعلق بوجود الدول واستمرارها.

2-ارتفاع وتيرة الارهاب كأهم تحدي عالمي يواجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

3- افتراض عملية التعافي لاعلى درجات التنسيق باعتبار انها تستلزم فترة زمنية طويلة كما تحتاج الى تضافر كل القدرات المادية واقتران ابعاد التعافي بعضها ببعض([1]).

كل ذلك منح فكرة التعافي اولوية قصوى وهدفا" اساسيا" جعلها من اهم الغايات في مجتمعات مابعد الصراع والتي يسعى اليها المجتمع الدولي،ولقد تعددت استخدامات مفهوم التعافي بين المجالات الانسانية والعلمية واتساع الدائرة التي يستخدم فيها وبالتالي فان استخدامه في الاطار السياسي لايخلو من محاذير باعتبار ان الجسد الانساني ليس كالاطار السياسي في كل الاحوال والتقارب لايلغي المغايرة باعتبار الجسد الانساني اقرب الى التكوين الالهي الذي لايخلو من اعجاز وقدرة الهية عكس الدولة التي هي بكل الاحوال ظاهرة وضعية خلقتها ارادة الانسان بحكم حاجتها الى الامن والسلام والطمأنينة وهي واقعة اجتماعية عرفتها كل المجتمعات وادركتها كل الشعوب باختلاف درجة التطور ومقدارالمدنية التي تعرفها او تدركها فهي ثابت انساني لامجال لتغييره لانه ارتبط بوجود الانسان وحياة الانسان(?)،ولعل تحقيب مفهوم بناء السلام الاسبق تاريخياً لمفهوم التعافي فانه اول ماظهر على يد الكاتب النرويجي يوهان جالتونج من خلال دراسته التي كانت بعنوان حفظ السلام صنع السلام وبناء السلام فالسلام برأيه يتاسس على بنى وهياكل تزيل وتحول اسباب وانماط الصراع في القطاعات المجتمعية كافة ، كما انه يورث خيارات بديلة عن الحرب حينما

يكون الصراع فيها وارداً([2])،ولربما يعد جون بول ليدريش من المهتمين بهذا الجانب حينما اسهم في التأصيل لمفهوم بناء السلام اذ عده اكثر من مجرد اعادة البناء وبالتالي سيتضمن عملية شاملة تتضمن مجموعة من العمليات والاقترابات والمراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات سلمية ومستدامة من خلال تحويل الصراع من الجانب السلبي الى الجانب الايجابي ، ومن هنا يرى بان السلام ليس مجرد محطة وانما هو عملية ديناميكية([3]).

وبدورها اهتمت الامم المتحدة بهذا المفهوم انطلاقا من اهتمام امينها العام الاسبق بطرس غالي من خلال تقريره الذي وسم باجندة من اجل السلام فقد اكد غالي الى ضرورة الحاجة الى احداث تغيير في ممارسة بناء السلام لتبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام والتعافي كعملية شمولية([4])ليعكس ذلك تعددا" في مجالات استخدامه ماجعل كل اطار علمي انساني او تجريبي يقدم اطروحته الخاصة بحسب درجة فهمه او مقدار ارتباطه بالمعرفة، وعلى هذا ولو تم رصد الاطار التداولي لمفهوم التعافي سنجد هناك فيضاً في الاستخدام له، فالاقتصاديون مثلا ينظرون له بأنه مجموعه الانشطة التي تسعى الى اعادة انعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعيه في بيئة مابعد الصراع، او انها في الاطار الامني الاستراتيجي تعني انها العملية التي يتم بمقتظاها خلق بيئة سلمية تحول دون تجدد اندلا ع الصراع،ولربما يعمل المعنيون بالاطار السوسيولوجي عندما يعتبرون ذلك اطارا" معياريا" للكشف عن درجة تعافي المجتمع عندما يبتعد عن جوانب الخلل التي سادت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل وفي اثناء الصراع،كما ان درجة نجاح مجتمع ما في التعافي يتوقف على قدرة ذلك المجتمع على التعبير عن هذا الصراع العنيف وحله من خلال قنوات سلمية بدلا من اللجوء الى العنف([5]).

وقد يتداخل مفهوم التعافي مع مفاهيم اخرى اقترنت جميعها بمرحلة مابعد الصراع ومنها اعادة الاعمار والتنمية فيما بعد انتهاء الصراع وهذا الهدف في الاعمار والبناء قد يتجاوز مجرد الرغبة في اعادة البناء باعتبار ان الهياكل والمؤسسات القائمة كانت احدى مسببات الازمة القائمة، ولذلك فان التعافي سيصيب المؤسسات القائمة او حتى اعادة بناء الدولة اذا

ادركنا ذلك التلازم بين التعافي او الدولة الفاشلة باعتبار ان الدولة الفاشلة هي الاكثر حاجة للتعافي والبناء باعتبار التلازم بين الدولة المنهارة نتيجة الصراعات او الازمات او العاجزة عن القيام بادوارها وبالتالي فان عنصر الاقتراب الفكري بين المفهومين يتحدد باعتبار المحصلة واحدة وهي الحاجة لاعادة بناء الدولة وضرورة تعافيها([6]) بعدما نالت منها الازمات او عندما بان الهرم والعجز على ادائها وضرورة التصدي لتداعيات هذا الهرم والا فان آثاره قد تؤدي الى نتائج كارثية لايمكن التحكم في آثارها او الحد من تداعياتها، نستنتج مما تقدم ان التعافي يعني:

1-عملية شمولية لا تتحدد فقط بأستعادة وجود الدولة ووظيفتها وانما عملية مركبة قد لاتتحدد بتحقيق اهداف سياسية تتعلق بوجود الدولة او بهدف امني يتعلق بمحاربة الارهاب والقضاء عليه وانما قد يمتد الى تعزيز البناء الاجتماعي وتعميق التعايش السلمي وبناء التسامح بين ابناء المجتمع.

2-التعايش لايعني العودة الى مرحلة ماقبل الصراع او بروز التحدي لان هذه المرحلة حملت في ابعادها عناصر الإشكال التي ادت الى التسارع في حدوث الصراع بل ان هذه العناصر هي التي وفرت الارضية الفكرية والعملية لتجسد الصراع، وعليه فحدود التعافي لاتتحدد بالاصلاح بقدر ماترتبط بأسس ومرتكزات وجود الدولة، فالعديد من النظم التي برزت أثر بروز التطور الديمقراطي دخلت في صراعات عميقة واختلالات واسعة جعلت الفشل القرين الاساسي لها على صعيد الوجود والفاعلية، وبالتالي فأن عدم ازالة جذور الاشكال واسس الصراع يجعل إمكان تجدد الصراع امرا" قائما وخيارا" قد يتجدد، اذاً- التعايش لايعني العودة الى مرحلة ماقبل الصراع او بروز التحدي لان هذه المرحلة حملت في ابعادها عناصر الإشكال التي ادت الى التسارع في حدوث الصراع بل ان هذه العناصر هي التي وفرت الارضية الفكرية والعملية لتجسد الصراع، وعليه فحدود التعافي لاتتحدد بالاصلاح بقدر ماترتبط بأسس ومرتكزات وجود الدولة، فالعديد من النظم التي برزت أثر بروز التطور

الديمقراطي دخلت في صراعات عميقة واختلالات واسعة جعلت الفشل القرين الاساسي لها على صعيد الوجود والفاعلية.

3-اختلاف النظر الى فكرة التعافي بين عملية وظيفية تتعلق بالاداء الوظيفي للدولة او وقاية عندما تكون جزء من خطة لمواجهة مجموعة من الاخطار او عندما يكون الخطر وارداً وآثاره محدقة وقد تمتد هذه العملية لتتجاوز ابعاد الوظيفة والوقاية الى اطار التأهيل وهذا المنحى الذي ارتبط بالعديد من التجارب التي عانت من آثار الارهاب ونتائجه، الا ان القراءة الشمولية لا تتحدد ضمن الابعاد السابقة وانما يترامى الى ابعاد اصلاح المجتمع سيما تلك المجتمعات التي تعرضت الى هزات عنيفة في تأريخها وبالتالي فالعلاجات المؤقتة وغير الجذرية قد تؤدي الى عدم تجاوز الاخطار ولربما تجدد الاخطار من جديد.

4-واذا كان تكييف عملية التعافي من خلال الاجراءات فان هناك اختلاف حول سريان هذه العملية من خلال البعد الزمني، فالبعض منها ياتي زمانيا لجزء من مرحلة بناء الدولة ما بعد النزاع بينما هناك صور اخرى لعمليات التعافي عندما تتبناها خاصة تلك الدول التي تخشى من ارتدادات عمليات النزاع بعدما امست تاثيراتها واسعة ولم يعد من السهل تقييد تاثيراتها او الحد منها او يقاف اثارها وهنا تسمى ذات طبيعة تحفيزية من اجل اعادة الدولة ومؤسساتها لتعود من جديد الى الواقع الدولي بعدما نال منها النزاع وانعكس اثره عليها والمنحى الثقافي الذي يكون بتكريس قيم التسامح والتعايش وقبول الاخر ونبذ العنف واعادة بناء الشخصية الانسانية التي تعرضت الى اهتزازات عنيفة جراء عملية النزاع بالشكل الذي جعلها تميل الى العنف والقوة لحل نزاعاتها وتجاوز اي بعد سياسي او قانوني في تسوية هذه النزاعات.

5-الاستدامة والمرونة:بمعنى تمتع السياسات والاليات المتفق عليها بعنصر الاستدامة وتكون قادرة على اعادة ادارة عجلة الحياة واستمراريتها بذاتها وتعمل على تقوية المجتمعات في مواجهة الكوارث، بالاضافة الى ضرورة التكيف والتعديل طبقاً للمستجدات والمتغيرات على ارض الواقع.

ثانيا":اشكاليات التعافي:مع اتساع التفاعلات الدولية وتصاعد ابعاد الرغبة في انماء القدرات والامكانات الذاتية للدول وتأمين مصالحها وانعكاس ذلك على طبيعة انماط العلاقة بين الوحدات الدولية، ليجعل ذلك من الصراع النمط المهيمن والسلوك الغالب وكل ذلك عَظم قيمة التعافي ليتحول من مجرد أداة هدفها اصلاح واقع البلدان ومحاولة استعادة وجودها من جديد في اطار الواقع الدولي الى غاية حقيقية تسعى لها الدول وتعمل عليها سيما عندما ترتبط بمجال الحفاظ على التوازنات الدولية وتأمين حركتها بالاضافة الى متطلبات التعافي وامكاناته التي تفترض قدر كبير من التنسيق والتعاون وتكثيف الجهود ومع ذلك قد تكتنف مسيرة التعافي العديد من الاشكالات المرتبطة بابعاد هذه العملية وصيرورتها ولعل من اهمها:

1-توقيت تعافي الدول اثناء او بعد حل النزاع:وهنا الامر يرتبط بمسارات تطور عملية التعافي والتطورات التاريخية التي عرفتها سيما في ظل تلاحق الازمات وتعددها وربما ابعاد النزاع التي برزت اثر الحرب العالمية الثانية مثل اول تجربة فعلية لعملية بناء الدول الناتجة من الصراع لاسيما في خطة مارشال التي استهدفت اعمار دول اوربا الخارجة من الحرب وكذلك جهود اعمار اليابان وحتى بالنسبة للبوسنة، الا ان التطور الدولي واتساع الامكانات الدولية جعل امكانية التدخل اثناء فترة الصراع امراً قائماً وممكناً وميسراً،وعلى هذا تلاحقت الادوار الدولية فور حدوث النزاع وهذا ماتم في حالات النزاع في العراق وافغانستان وغزة،الا ان هذا الدور قد يواجه اشكالية قوامها ان العجلة في تقديم المساعدات الى المناطق التي لاتزال تشهد مظاهر الصراع من شانه ان يقدم رسالة عكسية لاطراف النزاع يدفعها الى التحفز لاستمرار النزاع وصيروريته بدلا من انهائه والحد من نتائجه مادام هذا النزاع سيؤدي الى استمرار المساعدات وادامتها ولربما يدفع اخرى للاشتراك في العنف طالما اعتقدت ان هذا العنف سيمثل وسيلة للحصول على المنافع والمساعدات([7]).

2-من الاولى في انشطة التعافي؟على امتداد التاريخ كان الامن الهدف الاساسي الذي تسعى وتعمل الدول على تأمينه انطلاقا من رؤية اساسية قوامها ان غياب الامن سيكون المدخل لكل الازمات والاضطرابات التي تصيب الدولة وعلى هذا كرست الدول قدراتها وامكاناتها

من اجل توفيره وتامينه،ومع التطور الدولي وتداعي الازمات الدولية ومنها الارهاب فان ذلك جعل مفهوم الامن يتسع من حيث المدى ومن حيث الطبيعة،وعلى هذا فقد امسى اكثر تعقيدا" وتداخلا" في مستوياته وتأثيراته فأمن الدول لم يعد منعزلا" عن امن الافراد والجماعات كما ان مسألة مواجهته لم تعد حقاً حصرياً للدولة بل تشاركها فواعل اخرى خارجية في اطار اليات الامن الجماعي([8]).

من اجل ذلك كان الامن الهدف الاول والغاية التي تسعى الى تحقيقها الدولة او حتى العالم باسره،لقد مثل البعد الاقتصادي احد الابعاد التي حظيت بالاهتمام الاساسي خلال فترة الخمسينات لاسيما المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية وكان من ابرز خططها مشروع مارشال الذي انطلق من اجل اعمار دول اوربا كما لعبت المنظمات الدولية دوراً اساسياً في هذا الجانب لاسيما من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً كبيراً في تشجيع الدول المستفيدة من خلال اجراءات معينة من شأنها تقليل عجز الموازنة وتقليص الانفاق العام وانفتاح اقتصادات هذه الدول على العالم من خلال تحرير التجارة والاستثمارات فضلا عن تحرير اسواق المنتجات وعوامل الانتاج من خلال الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد([9])،وهناك من يعتقد ان الاولوية في الحل السياسي الذي ياتي تالياً للحل الامني حيث يرى الاولوية في التحرر السياسي بمعنى التحول الديمقراطي في المجتمعات الخارجة من الصراع كركيزة لتحقيق السلام ،بينما الاخر يرى اولوية تشكيل المؤسسات السياسية كأولوية تسبق التحول الديمقراطي وتحرير النظام السياسي ويعطى الاتجاه الثالث اولوية الامن من خلال اجراءات الحد من التصعيد بين الاطراف وتشجيع احتكار الدولة للعنف،اما الاتجاه الاخير فيرى ان الاولوية تتحدد في بناء السلام من اسفل عبر بناء قدرات المجتمع المدني فضلاً عن دوائر صنع السلام مثل المؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحقوقية وغيرها من المؤسسات التي تنشر قيم ومبادىء السلام([10])،والحقيقة ان جدوى وتماسك سياسات التعافي يتطلب تنسيقاً بين الفاعلين حول الاهداف والاولويات كما يتطلب اتفاقاً حول الغرض النهائي من السياسات المتبعة والتنسيق بين وسائل تحقيق هذه الغايات او

الاهداف لان غياب التنسيق معناه ان تكون النتائج كارثية،ذلك ان بناء الديمقراطية لابد ان يتبع بخطوات واضحة لبناء مؤسسات قبل تشجيع الانتخابات الديمقراطية التنافسية([11]).

يمكن الاشارة الى أولوية الامن في عملية التعافي من خلال نموذج جنوب افريقيا،ففي عام 1994 بدأت اول حكومة منتخبة ديمقراطياً واحدة من اهم عمليات التعافي الامني من خلال ثلاثة مستويات:الاول الترشيد الامني وهذا يعود للادارة الفعالة على المستوى الوطني ووفق الدستور وثانيهما:دمج مختلف وكالات الشرطة القائمة في خدمة واحدة للشرطة الوطنية واخيرا: التحول الامني الى خدمة مهنية فعالة وخاضعة للمسآئلة([12]).

3-اشكالية تجاوز عقلية الثأر والانتقام:لعل من اهم العناصر الاساسية التي ترتبط باجراءات التعافي معالجة البعد النفسي والقيمي لتكون جزءاً اساسياً من أية عملية لبناء الدولة الجديدة الناتجة من الصراعات،فبقدر التأثيرات التي تركتها الصراعات على بنية الدولة ومؤسساتها والبنية التحتية لها يبقى البعد النفسي حاضرا" وبقوة ويحتاج هو الاخر الى اعادة تأهيل،فالحقد اذا انتشر وتجذر في وعي شعب اتجاه الاخر او اتجاه شعب اخر فمن الصعب بالامكان ازالتهُ وسيكون خطرها اشد وطأة على هذه الشعوب من الاسلحة غير التقليدية([13])،مما جعل من اعادة تأهيل المجتمعات عنصراً اساسياً في عمليات التعافي وانه عنصر اساسي لايتجزء منها واعادة النظر في الظروف التي يجب توفيرها من اجل بناء تماسك اجتماعي في المستقبل([14])،وتواجه الدول اثناء تعاملها مع الخبرات التاريخية السلبية معضلة الانكار ورفض الاعتراف بتعقيدات الماضي ويعد الاعتراف شرطاً اولياً لتأسيس نماذج مغايرة للماضي السلبي حيث كانت مشروعات الاعتراف واحياء الذاكرة حاضرة في تجارب دول وتكتمل بأطر للتعويض والتصالح والدمج لتجنب خبرات الماضي([15]).

المحور الثاني:التحديات الداخلية والخارجية لعملية التعافي

اولاً: التحديات الداخلية: تلعب المحددات الداخلية دوراً مهما في اعاقة عملية التعافي بعد الصراع لما لها من صلة مباشرة بأطراف النزاع كافة سواء كانوا محليين او دوليين لانها تمس كل

ما له علاقة بالبناء الداخلي للدولة وعمل مؤسساتها كافة، لذا لابد من الاشارة الى اهم مايعترض نطاق هذه العملية وهي بالطبع تتحدد بعدة عوامل ومحددات منها:-

1-ضعف المؤسسات الوطنية في داخل تلك الدول المازومة، بالاضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي والامني يمثلان العنصران الرئيسيان في اتاحة الفرصة للوحدات الدولية للتدخل في الشأن الداخلي للدولة،حيث يلاحظ ان كل من مصر وتونس شهدتا ظروفاً شبه مماثلة،ولكن في ظل الاستقرار المؤسسي لديهما تمكنا نوعا ما من تخطي تلك المرحلة الحرجة عقب فترة الاحتجاجات السياسية([16]).

2- التنوع الثقافي والعرقي المجتمعي ساعد الدول الخارجية على التدخل في شؤون تلك الدول بحجة حماية الاقليات والحفاظ على ذلك التنوع من التهميش والخطر بسبب عدم قدرة تلك الدول على حماية وحفظ ذلك التنوع مما يعرضها لمخاطر الارهاب والنزاع ما نتج عنه ازمات من اللجوء والهجرة غير الشرعية لشعوب تلك الدول،فعادة ما تدفع التكاليف الباهظة للحروب الممتدة داخل المجتمعات في نهاية المطاف الي أنماط من السلوكيات الداعمة للتفاعل واستيعاب الآخر، وبناء علاقات سلمية تبدو لها أقل تكلفة، وأكثر فائدة في تحقيق مصالح المتنازعين، وهو أمر كرسته تجارب تاريخية عديدة عرفتها أوروبا قبل الانتقال الديمقراطي السلمي.

3-ان استخدام مصطلح اعادة الاعمار مابعد النزاع لاينطبق على دول المنطقة التي تعاني من تلك المشكلة،كونها لاتزال تعاني منها بين الحين والاخر([17]).

4- ان الكثير من الدول النامية الخارجة من النزاع او الحروب لم تتخذ نموذج محدد لتمويل وتقديم الخدمات العامة الاساسية وهو نموذج تم استيراده دون تعديل ملحوظ من دول اوروبا الغربية في خمسينيات القرن الماضي مما نتج عنه نتائج كارثية خاصة في الدول الهشة الاقل دخلاً([18])حتى النماذج التي اعتبرت ناجحة في بعض المنطق لايمكن تطبيقها في جميع مناطق مابعد النزاع مما يشير الى انه لايوجد مخطط عالمي لاعادة الاعمار بعد الحروب.

5- ومع إلغاء الحياة الحزبية والمجتمع المدني تأتي المقاربة القبلية على الطرف النقيض من المقاربة المؤسسية، فقد لعبت المجتمعات القبلية في الكثير من الدول المأزومة دوراً كبير في الحياة السياسية ولازالت تقوم بهذا الدور، كونها تشكل عنصر أساسي في طبيعة المجتمع العراقي، كماأن هذه القبائل كان لها دور كبير في النظام السياسي من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وإن كان بشكل غير رسمي، فعملية التصعيد والاختيار للقيادات والأشخاص كانت تتم بواسطة القبيلة [19]،ومع سقوط الدولة وغياب الجيش والمؤسسات الأمنية لم تجد القبائل سبيلًا لحماية نفسها وتنظيم شؤون حياتها إلا من خلال إنشاء العديد من القوى المسلحة التابعة لها،وهنا كانت العودة للانخراط في الصراع الحالي سياسياً وعسكرياً، مما يعني أن الرهانات التي كانت قائمة حول دور التوازن الذي ستلعبه القبائل بعد سقوط النظام السياسي الذي كان قائماً قد تلاشت مع انخراط هذه القبائل في الصراع الدائر في البلاد، ولكن يعول البعض على هذه القبائل واجتماعاتها المتكررة للخروج بالبلاد من أزمتها، كما أنه لا يخفى أن بعض التنظيمات المتطرفة قد خرجت من بين أحضان العديد من القبائل في المنطقة ومنها داعش[20].

6-وجود الأقليات:تُعتبر الأقليات مصدراً أساسي لتنامي الظاهرة الإرهابية وذلك في إطار عدم قدرة الدولة على احتوائها والتعامل معه، مما يعرض المجتمع لنزاعات التطرف والإرهاب، فإنعدم القدرة على التعامل مع وضع الأقليات أسفر عن مزيد من اشتعال وتوتر الأزمة بوتيرة أكثر شدة، وهو ما أدى إلى استمرارها لسنوات.

7-تعدد الجماعات المسلحة:تلجأ تلك الجماعات المتطرفة -دينياً وسياسياً وفكرياً- الى إشاعة أفكار ليس لها مرجعية معتمدة سواء في الشريعة الإسلامية أو القوانين الوضعية ومن ثم تجمع عناصر متطرفة سياسياً وفكرياً ودينياً في إطار جماعة، فقد تعددت الجماعات المسلحة التي ساهمت في اشتعال الأوضاع التي تمر به البلاد.([21])

8- عدالة التسويات السلمية وتوازنها: فكلما كانت تسويات إنهاء الصراعات المسلحة تتصف بالتوازن والشمول والعدالة النسبية في استجابتها لاحتياجات المتنازعين، تصبح مرحلة

التعافي أكثر فاعلية. أما إذا لم تتحقق هذه الأمور، أو أن يتم إبرام اتفاق وقف العنف تحت ضغوط إقليمية ودولية، فذلك قد يؤدي إلي "سلام منقوص "أو جزئي يعرقل الشروع في عمليات بناء التعافي، بل قد يكون ذلك مدخلا لصراعات مسلحة جديدة. فالتسويات الجديدة لاتأتي الا بعد وساطات وحوارات مستمرة من اجل مشروع بناء الدولة وتأسيس مرتكزاتها وان الوساطة لا تساعد فقط على تحويل النزاع أو تخفيف التوتر بين المجتمعات أو المنظمات المحلية ولكن أيضا تسهم في تخليص الأفراد من التهميش والفقر، فالوساطة والمجهودات المتداولة بخصوصها ساهمت في شكل كبير في بناء التعافي مع عدد النزاعات والمشاكل التي عولجت وحلت، كما تساعد على بناء الثقة والسرية بين الأفراد والجماعات.([22])

9- ديمقراطية الحكم وقوة الدولة: حيث إن استهداف اتفاقات السلام لبناء نظام ديمقراطي في مرحلة ما بعد العنف لاستيعاب مطالب أطراف الصراع (أيا كانت انتماءاتهم أو خلفياتهم العرقية، أو الدينية، أو المناطقية) يشكل دعما لبناء التعافي، وإن كان ذلك يتطلب ألا تكون الديمقراطية مجرد إجراءات تخلو من توافق اجتماعي، ومشاركة لجميع أطراف الصراع، وإلا فستصبح عقبة أمام التعافي.

10-إشراك المجتمعات المحلية في عملية البناء: فبرغم أن أحد الملامح التي أنتجتها صراعات المنطقة العربية هو صعود قوة المجتمعات المحلية(قبائل، مناطق، طوائف)، وانكشاف ضعف الدولة القومية ووظائفها، فإن المحاولات الراهنة تتجه أكثر نحو الفاعلين والأطراف العسكريين والسياسيين لإيقاف العنف، مقارنة بالفواعل المحلية التي تبدو مؤثرة في ظل أزمة الدولة.

11-التغيير السلوكي، بمعنى ان عدم تغيير السلوك الاجتماعي من خلال بناء جو من التسامح والثقة وتبني حلول النزاعات وطرق غير عنيفة وممارستها والارتباط بمجموعات أخرى مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وحث الشباب على المشاركة السياسية للحد من العنف من أجل اكتساب مهارات على القدرة على الاستماع إلى الآخر، والنظر إلى انشغالاته والتفكير قبل اتخاذ قرار الانفتاح على الحوار وتوعية الأفراد حول حقوقهم

وواجباتهم والعمل على التغيير بالاتجاه الإيجابي وتغير المواقف و السلوكيات([23]).كما ان تجاوز مشكلة ضعف العلاقة بين المواطن والدولة سيؤدي الى لعب أدوار مهمة وبناءه في عملية بناء السلام والعمل التشاركي بين الشباب وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية من خلال خلق أرضية مشتركة للحوار.

12-التغيير الهيكلي (البنيوي) :ان بقاء هيكلية النظام السياسي السابق سيؤدي الى تعقيد الوضع الداخلي،وعليه لابد من خلال ترسيخ تغير هياكل السلطة المحلية والمتمثلة في تغير صناع القرار وإشراك الشباب والإلتزام بالقواعد والسلوك المنصوص عليها،فأولويات البناء تحولت إلى التغيير الهيكلي ومشاركة الطبقة الفقيرة وإصلاح القطاع الحيوي كالصحة والإقتصاد...إلخ.

13-غياب دور المرأة،ان استمرار تجاهل دور المرأة في المجتمع يعد من العوامل المهمة التي تعيق عملية التغيير في بناء السلام،لأن معظم المنظمات تنادي بالحاجة أو الضرورة لانخراط المرأة والفئات الأخرى لتهيئة التواصل الفعال. إن المنظمات الدولية ترى أن تأثيرها لم يقتصر فقط على الدفاع المحلي أو الفردي والإتصال، ولكن كذلك كان لها دورا مهما في الضغط على الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية لإنتاج المسائل المتعلقة بالبناء والدعوة إلى السلام من خلال عدة طرق، مثل تنظيم مسيرات سلمية. وهكذا فقد استخدمت هذه المنظمات الحملات الدعائية والحلقات الدراسية...إلخ، من الأنشطة التي تهدف إلى الوصول إلى جمهور واسع وإلى المجتمعات المحلية([?]) .

14-تنمية المعرفة وتعزيز القيادة، فغياب المعرفة السياسية وكيفية ادارة الحكم من قبل الفاعلين الجدد بعد التغيير سيؤدي الى نتائج وخيمة دون الاستفادة من الخبرات القديمة وتوظيفها واعادة ادماجهم من جديد بالدولة ومؤسساتها وذلك من خلال تنمية معرفة العملية السياسية وعملية بناء السلام والتأكيد على مشاركة المجتمع في المجالات السياسية وخلق

مشاريع من خلال التوعية وإحداث التغيير في المفاهيم والمواقف بين الأفراد ولاسيما فئة الشباب وزيادة دورها في حل المشاكل ومهارات صنع القرار وإشراكهم في الأنشطة على الصعيد المحلي وإبراز فوائد هذه المشاركة على المجتمع الديمقراطي، فهذه المعرفة والقدرة المكتسبة التي لا يجب أن تكون محدودة ورغم أنها لا تعتمد على المشاركة في مشاريع التنمية المجتمعية ولكن أيضا للمساعدة على بناء قدرات التعليم، الإنفتاح ..إلخ بالشكل الذي يساهم في تقليل الإدراكات الخاطئة وتعزيز آليات التعاون من الأفراد وهيئات صنع القرار بغرض تحقيق الأهداف المنشودة.([24])

ثانياً: التحديات الخارجية: لعل احدى الابعاد الاساسية للنظام الدولي هو كثافة التفاعلات الدولية بالشكل الذي عمق العلائق بين الدول في ظل نظام الاعتماد المتبادل وعدم قدرة الدولة الاعتماد على قدراتها في مواجهة الضغوطات المعاصرة بالشكل الذي يفرض درجة من درجات التنسيق والتعاون فيما بينها، واذا كان التعاون هو احد انماط العلاقة بين الدول فان التحالف والاتحاد ازاء الازمات والمشاكل القائمة يفرض هو الاخر اعلى درجات التنسيق في ظل ترامي اثار المشكلات الدولية وعدم امكان حجزها في اطار حدود دولة واحدة،واذا كان المنطق الانساني هو البعد الذي ينطلق منه اي نشاط او جهد عالمي فان ذلك لايخفي بطبيعة الحال توافر مجموعة من الابعاد اهمها:

1-توظيف النموذج الليبرالي في عملية بناء التعافي:أمنت التطورات الدولية والمتغيرات التي حملتها صعودا عميقا للنموذج الليبرالي في مقابل التداعي والسقوط المدوي للنماذج الايديولوجية الاخرى التي شهدت انكسارات هائلة في مسارات تطورها السياسي وانحرافا عميقا جعلها عرضة في كثير من الاحيان لمتلازمات السقوط القيمي والفكري وحتى التأثيري في اطار العالم بالشكل الذي جعل منها انموذج للفشل والتداعي والسقوط وهو ما أمن لدول الغرب الفرصة لاعادة تاهيل هذه الدول واعادة هيكليتها من جديد وفق نموذج النمط المنتصر وهو النموذج الليبرالي، وهو مايتناقض مع مبدأ مهم من مبادىء اعادة الاعمار وهو ايلاء الاهمية الكبرى للأولويات والاحتياجات المحلية كما يتعارض هذا الاتفاق مع مبدأ

الملكية المحلية([25]),لقد عملت هذه الدول ومن منطق الانتصار الى محاولة الاهتمام بهذه الدول واعادة بنائها من جديد للتبشير بمنطقها الايديولوجي الذي انتصر في النهاية في مقابل التصورات والمفاهيم الاخرى، ولذا عملت في منطق الرعاية والاهتمام بهذه الكيانات الخارجة من منطق التداعي ان توظف هذه الاحداث في سبيل فرض منطق وفكر جديد هو الفكر الليبرالي فما تحتاجه هذه الدول هو تمكين مفاهيم ومقولات بناء السلام في اطار فكري غربي يعكس مفاهيم ومقولات النموذج الغربي الذي سيكون في الاطار السياسي تبني النموذج الديمقراطي كبديل عن النموذج الشمولي والنموذج الاقتصادي الذي يعكس التحول للاقتصاد الحر والراسمالية كبديل عن النمط الاشتراكي، ولذا فجوهر هذه العملية انما يدور في اطار النظرية الليبرالية([26])التي تتمثل في ابعادها الاساسية :في اعطاء الفرد كامل الحقوق السياسية وكذلك المشاركة في الحكم والحق في الخدمات العامة ولا تتدخل الا عندما تختل ميكانيكا السوق او الليبرالية الاقتصادية والتي تقوم على حرية حركة المال والتجارة وحرية المال والتعاقد، ولاشك ان الرهان على النموذج الغربي كنمط بديل ربما عد احد المسببات لعدم نجاح عمليات التعافي في عديد من البلدان، فالديمقراطية بالضرورة قد تكون مهمة ونمط ناجح ولكن ليس وفق الرؤية والتصور الامريكي ويمكن تبيان ذلك من خلال متابعة نمط الديمقراطيات الحديثة التي لم تستطع بناء دويلات ناجحة او تجسيدها من خلال مستوى الوعي بالديمقراطية وفهم مرتكزاتها كالعراق مثلاً([27]).

2-ماهية الاطراف المخولة بحل الصراع:لعل احدى ارهاصات التطور العالمي والتقني انه لم تعد حدود الازمات الدولية محصورة بحدودها الجغرافية ومقيدة بحدود اطراف النزاع انما جعلت تطورات النزاع والصراع تمتد اثارها الى حدود غير معقولة وهو ماعمق مشكلة العالم اليوم ،ان حدود الازمات الدولية جعلت العالم باسره مجالا لتأثيراتها وهو مافرض تدخل دول العالم في احتواء ابعاد الصراع او تأمين التسويات الكفيلة بالشكل الذي يحد دون امتداد اثار النزاع اليها،هذا الدور الدولي ليس بالضرورة قد يكون "مقبولا او ايجابيا" وانما ينبني على مجالات قد تتحدد في ابعاد المساومات التاريخية او تكييف هذه الازمات للحصول على

مكاسب قادمة،واذا انطلقنا من النظام الاقليمي الذي يمثل تفاعل ديناميكي بين مجموعة من الدول في اطار منطقة جغرافية واحدة بحيث ان التفاعل يتم على اساس اقليمي ويتسم بالتكرار والنمطية وكثافة التفاعلات كما ان التغير في جزء منه يؤثر على الاجزاء الاخرى([28])،فان شروط ممارسة القوى الاقليمية لادوارها يفترض مجموعة من المتطلبات اهمها:

–"تفوق الدولة نسبيا" في امتلاك مصادر القوة،وهذا التفوق معناه امتلاك الدولة لابعاد القوة الناعمة والصلبة فبقدر ماتكون الدولة قادرة على القيام بادوار الترغيب فأنها تمتلك القوة الكافية لممارسة ادوار الترهيب لاسيما عندما تشترك في عمليات حفظ السلام.([29])

– ادراك الدولة للمكانه الاقليمية ويعبر عن ذلك من خلال الاستراتيجيات التي تتبناها على مختلف المستويات الثنائية والاقليمية والدولية.

– قبول الاخرين للدور الاقليمي ويعد هذا شرطاً اساسياً لممارسة الدولة لدورها اتجاه الامن الاقليمي واعتراف الجميع بقدرتها على الاسهام في نشر الاسلام ودعمه (من هنا اوجد التدخل الدولي درجة من الحساسية لاطراف الصراع التي اعتبرت هذا التدخل لايمكن الا ان يكون مبني على تحقيق اهداف سياسية ،هذا الامر وظفته الدول الكبرى كاحد مجالات التاثير والتاريخ يؤكد ذلك، ولذلك برزت تصورات او طروحات من قبل اطراف النزاع الى محاولة حل هذه الازمات دون تدخل دولي او اشراك المنظمات الدولية كشريك محايد وغير مسيس ولربما فان عملية التدخل الخارجي قد تؤدي باتجاه تعقيد الصراع بدلا من حلحلته او ايجاد تسويات مقبولة من قبل اطرافه لانه غالبا مايكون التدخل مسيسا بغية تحقيق اهداف او يكون منحازا لصالح احد الاطراف دون الاخر ولذلك تم النظر الى هذا التدخل الى اعتباره شكل من اشكال التبعية او صيغة من صيغ الامبريالية والاستغلال الراسمالي ولربما كذلك فان الدور الاممي للمنظمات الدولية قد تتوافر فيه العديد من الاشكالات([30])، سيما ان هذه المنظمات لا تسهم في اي ادوار او برامج او اعداد سياسات الا التي تتوافق مع مهامها او مسؤلياتها ولذلك فانها في بعض الاحيان يصبح دورها محددا او هامشيا بحكم الادوار التي

تقوم بها وغالب الصراعات في ابعادها الاساسية تدور في اطار الامن وتحقيق السلام بالشكل الذي يعقد هذه المشكلات بدلا من توفير المعالجات لها، كذلك تلك المنظمات التي تعنى بالامن فان غالب هذه الادوار التي ترتبط بالامن لاتتجاوز حدود الدول المساهمة او الدول التي تتمتع بقدر كبير من التاثير فيه والمثال في ذلك دور مجلس الامن والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة فيه ، ولعل التعقيد واختلاف وجهات النظر داخل حركة مجلس الامن اعاق في كثير من الاحيان الادارة المتوقعة منه وهو الامر الذي دفع بالعديد من الدول للأقدام على ادوار امنية وسياسية بمعزل عن الاطار الدولي المعزز قانونيا". ولربما تتوافر العديد من المخاوف من قبل اطراف النزاع حول بواعث التدخل الدولي والتي من اهمها:

1-دوافع الجهات المانحة وهذه الدوافع قد تتعدد وقد تكون ظاهرة او دوافع خفية ولكن بحدود الواقع لن تخلو دون شك من تحقيق مكاسب او تأمين غايات او اهداف تسعى الدول المشاركة في حل النزاع في تحقيقها ولربما تغتنم الدول الكبرى هذه الفرصة لتعيد فرض سيطرتها وهيمنتها على هذه الدول سيما انها كانت في يوم من الايام تحت سيطرتها وبالتالي تمنع هذه النزاعات هذا التدخل وتشرعنته ومن ثم لن تخلو هذه الدوافع من حسابات سياسية او مصالح اقتصادية او حتى تجربتها في اجلاء وترحيل اللاجئين من اراضيها او حتى استجابة لضغوط الراي العام الداخلي تارة اخرى([31]).

2-الديناميات الداخلية في المؤسسات المانحة،ففي كثير من الاحيان يتحدد نجاح مؤسسات التمويل الدولية بناء على حجم المساعدات المانحة وليس كفاءة تلك الاخيرة وهذا لايخفي التحيزات التي تبرز من قبل الدول المانحة عندما تقرض هذه الاموال التي تتقدمها اشتراطات قد تكون مرهقة لاطراف الصراع وتنعكس بشكل سلبي على قدراتها وحتى على قرارها الوطني وقدراتها السيادية وكل ذلك يعمق الدور الدولي والاقليمي فضلا" عن ضغوط اخرى اهمها:

أ-سياسة الاهمال التي كانت تنتهجها الدول الغربية سواء لنتائج تدخلاتها او لصراعات بعيدة عنها لم تعد مجدية،لان ناقوس الخطر بات يهددهم في عقر دارهم مما شكل هاجساً كبيراً

بات يؤرق هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة الاميركية التي تزعم ريادة الحرب على الارهاب دولياً ودفعها للانخراط في مشاكل هذه الدول وتحدياتها([32]).

ب–في ظل حروب الجيل الرابع لجأت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الاميركية الى الدول الهشة او المأزومة من اجل تحقيق مصالحها بسبب عجز تلك الدول وفقدان الثقة بها وخاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية كما حصل في مسالة العراق بعد عام 2003([33]).

ج– التنافس الدولي على دول منطقة الشرق الاوسط التي تشهد حربا بالوكالة بين حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الاميركية وبعض حلفائها من جهة وبين روسيا وحلفائها الاقليميين في المنطقة من جهة اخرى.

د–الكلفة العالية لاعادة اعمار مناطق الصراع([?]):بسبب الدمار الهائل الذي اصاب البنى التحتية للدولة اصبح لزاما عليها اعادة اعمارها من اجل اعادة المهجرين واللاجئين، وبما ان الدولة عاجزة عن توفير الغطاء المالي لها بسبب كلف الاعمار العالية، اصبحت الحاجة للمساعدات الدولية امرا ضروريا وحتمياً، وبالتالي ستطلب الدول المتضررة المساعدات من الخارج على شكل قروض وتعويضات، وعليه ستسمح للدول الغربية بالتدخل في شؤونها الداخلية وفرض شروطها التي ترغب بها وذلك من خلال صندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية.([34])

10– منذ ان ظهر مفهوم التعافي ظهرت مقاربات فكرية تؤيد فكرة اعادة بناء الدولة من الخارج وليس من الداخل على اعتبار ان اطراف النزاع غير مؤهلة للقيام بهذا الدور الكبير وان الفاعلين الدوليين اكثر قدرة من الفاعلين الوطنيين بسب عدم قدرتهم على صنع القرار وعدم وجود مصالحة وطنية حقيقية بين الاطراف المتنازعة، اضافة الى ضعف الجانب الاقتصادي الذي تقوم عليه، ويرى انصار هذا التوجه ان الامم المتحدة هي الرائدة في هذا المجال، ولكن في كثير من الحالات نجد ان القوى الكبرى كالولايات المتحدة الاميركية اخذت اكثر من منحى فيه، في حين يرى اخرون وهم انصار فكرة بناء الدولة من الداخل بالتعويل

على الفاعل الوطني لانه من خلال التجربة الاولى اثبتت فشلها في كثير من المواطن كافغانستان والعراق مثلاً.([35])وبالتالي اعتبروا ان التجربة الاولى هي نوع من التدخل الاستعماري او الامبريالي والاستغلال الراسمالي للدولة الضعيفة او الفاشلة ، كما ان ذلك يكرس ثقافة التبعية لها اي لدى الدولة الوليدة.([36])

المحور الثالث : متطلبات عملية التعافي: اتخذت العديد من الدول التي مرت بمرحلة النزاعات او الحروب الداخلية مسميات مختلفة بعد خروجها من تلك المحن والويلات التي عاشت مرارتها، فمنها من يسميها اعادة بناء الدولة ومنها من يسميها اعادة بناء المؤسسات او اعادة هيكلية الدولة او المصالحة الوطنية او بناء السلام الى غير ذلك من المسميات،لكن المهم في الموضوع ليست التسمية التي تتخذها هذه الدولة او تلك انما الاجراءات الواقعية والعملية التي تمكنها من تجاوز اخطاء الماضي للبناء عليها في الحاضر والمستقبل، فكثيرة هي الدول التي مرت بتلك الازمات كالبوسنة وراوندا وجنوب افريقيا وغيرها من الدول العربية التي جربت مرارة التغيير السياسي كالعراق (بفعل فاعل) او سوريا وليبيا واليمن ومصر وتونس واليمن، ولكن هل تمكنت هذه الدول من الاستفادة من التجارب التاريخية السابقة وهل اتبعت نفس الاجراءات والخطوات التي تمكنها من تجاوز المعوقات والاخطاء السابقة([37]).

من المعلوم ان عملية التعافي بعد الصراع تتحدد بعدة اعتبارات وشروط واجراءات سواء كانت داخلية او خارجية، فعلى الصعيد الداخلي يلعب الجانب السياسي دورا مهما في هذا المجال على صعيد التداول السلمي للسلطة وبناء الديمقراطية وحرية التعبير والراي والانتخابات الحرة النزيهة وغيرها.([38]) اواقتصادية على صعيد اعادة هيكلة الاقتصاد الداخلي والتوزيع العادل للثروات ومصادر الطاقة والمياه، او اجتماعية تتعلق باعادة بناء المجتمعات المتضررة واعادة دمج شعوب هذه المناطق بالمجتمع وتأهيلهم نفسيا خشية عودة الصراع المسلح.([39])،اما على الصعيد الثقافي فهناك اجراءات اخرى كالتاهيل الفكري

والثقافي والنفسي لها وغيرها من اجل تحقيق الامن الانساني لانه يعتبر من المفاهيم المهمة المرتبطة بالتعافي بعد الصراع.([40])

مما تقدم ، يمكننا وضع عدة اعتبارات او اسس وقواعد ثابتة لابد للدولة الخارجة من الصراع من اتباعها كي تتمكن من التعافي والنهوض من جديد لممارسة دورها الحقيقي والفعال وهذا يتوقف على جملة من تلك الاجراءات منها:-

اولا: على الجانب السياسي/يعد هذا الجانب مهما جدا في اعادة بناء الثقة بين المواطن وبين الدولة، فعلى اساس القواعد والاسس الثابتة التي يتبناها النظام السياسي يمكن الحكم عليه بانه جاد وقادر على النهوض من جديد، وتتنوع تلك الاسس والاجراءات من خلال طبيعة المؤسسات السياسية القائمة الى ماهية اولوياته السياسية وسبل ممارسته السياسية وطبيعة النهج الذي يقوم عليه وطبيعة التداول السلمي للسلطة وماهي الاجراءات التي وضعها ذلك النظام من اجل محاسبته امام الشعب، ويمكن ذكر بعض النقاط التي تعد اساسا للنظام السياسي للبناء عليه ومنها

1-عقلانية النظام السياسية /او كما يسميها "هنتغتون" "رشادة السلطة" والتي تعني هل ان النظام السياسي القائم بعد النزاع او الصراع قائم على اساس وطني؟ ويسعى الى تحقيق السلام العام؟ وهل يمثل كل طبقات المجتمع المختلفة؟وهل يسعى الى معالجة الازمة الداخلية بين النظام والمجتمع من خلال اعادة بناء الثقة بينه وبين النخبة الحاكمة بحيث يجنب نفسه الصراع مرة اخرى والحيلولة دون عودة النزاع مرة اخرى؟وهل يتصف بالحيادية والشفافية؟([41])،وهل يمكن محاسبته من خلال الاطر القانونية والسياسية والدستورية والرقابية؟وطبيعة النظام هل هي قائمة على الفصل بين السلطات؟وهل ان النظام السياسي ممثل حقيقي للمجتمع ولكل طبقاته واختلافاته الدينية والمذهبية والعرقية؟([42])

2-تجذير الديمقراطية والمشاركة السياسية/يقوم على اساس مدى ثقة المواطن بالاسس الديمقراطية المتبعة في بلده وهل تمكن النظام السياسي من بناء مؤسسات سياسية وديمقراطية تمكنه من ايصال صوته الحقيقي من خلال انتخاب ممثلين له في البرلمان والحكومة،لان النظام

السياسي الجديد يحاول كسب ثقة المواطن من خلال استحداث او ايجاد اليات ومؤسسات وسبل للمشاركة السياسية في الحكم وصناعة القرار السياسي.([43])

3-طبيعة المشاركة الحزبية وبناء المجتمع المدني/ ان توفر البيئة المناسبة الفكرية والسياسية والقانونية يمكنها تنشيط المشاركة الحزبية الفعالة والمتعددة والتنافس الحزبي الشريف وبناء بيئة سياسية ونظام سياسي قائم على التعددية الحزبية والسياسية يصاحبه مجتمع مدني فعال قادر على ايصال المطالب الحقيقية للشارع الشعبي الى صانع القرار او النخبة الحاكمة،وبالطبع يعتمد هذا على آليات قانونية ودستورية فاعلة يمكنها تاطير المطالب الشعبية على شكل قرارت وسياسات عامة رشيدة تساعد على الاستجابة للمطالب الشعبية بالسرعة الممكنة وتجنيب الصراع المحتمل مع السلطة.([44])

4-فاعلية المؤسسات الحكومية/يقصد بها مدى قدرة الاجهزة الحكومية المتمثلة بالوزارات والدوائر الحكومية من الاستجابة الفورية للمطالب الاجتماعية الانية او المستقبلية الملحة وكيفية التعامل معها بحذر من اجل تحقيقها او على الاقل وضع جدول زمني لها من اجل تحقيقها لتجنب الصراع او النزاع السلمي الاحتجاجي الى مسلح.([45])

5- وضوح طبيعة الممارسة السياسية / اي بمعنى مدى شفافية وعقلانية المؤسسات السياسية القائمة بالنسبة للشعب فيما يتعلق بتولي السلطة او شرعيتها ومشروعيتها السياسية والقانونية اعتمادا على القاعدة المعروفة ان الشعب هو مصدر السلطات وان الحكومة مراقبة بشكل مباشر من قبل الشعب الذي هو مصدر وصاحب السلطة الحقيقي الذي يمكنه محاسبتها على اخطائها وممارساتها من خلال نواب الشعب (البرلمان) ، ويعتمد هذا بطبيعة الحال على مدى توفر الارادة الشعبية الواعية والوعي الشعبي الذي يمكنه من ممارسة مهامه على اكمل وجه.([46])

6-اليات المحاسبة والمسائلة/لابد من وجود آليات واضحة للمحاسبة والمسائلة تتم محاسبة اي مسؤول في الدولة مهماعلا منصبه من خلال استحداث مؤسسات يمكنها من المحاسبة

والمسائلة لكي يصبح واضحا امام الراي العام الشعبي ومسؤولا عن كل تصرفاته وحركاته التي يقوم بها([47]).

7- دولة القانون والمواطنة / لابد للدولة الخارجة من النزاع او الصراع من فرض وجودها بقوة القانون واجبار الجميع على الانصياع له والالتزام به لان وجود الدولة يعتمد على القانون وقوتها على فرضه على الجميع وارسال رسائل مباشرة بان القانون يطبق على الكل وليس على البعض ، فالمواطنون متساوون امام القانون ، بالمقابل يشعر المواطن بان الدولة قائمة وقادرة على فرض وجودها على الجميع وان الجميع مسائلون امامها ولا احد يفلت من العقاب اذا اساء الادب سواء كان على راس السلطة او في قاعدة الهرم.([48])

ثانيا: على الجانب الاقتصادي: لابد للدول الخارجة من النزاع من اتباع سياسات اقتصادية محددة تمكنها اقتصاديا خاصة اذا كانت تلك الدولة تتمتع بموارد اقتصادية مهمة كالنفط والغاز او مصادر الطاقة الاخرى وحتى المنافذ والاجواء والمطارات وكل ما من شانه جلب العوائد والمنافع الاقتصادية للدولة والتي كانت سببا مباشرا في اندلاع النزاع المسلح من اجل الاستحواذ والسيطرة على مصادر التمويل هذه من قبل الجماعات المسلحة والعصابات الخارجة عن القانون التي استغلت ضعف الدولة اقتصاديا وتمكنت من الاستحواذ عليها بشتى الطرق غير القانونية وغير الرسمية مما يتطلب ويوجب على الدولة في مثل هذه المرحلة من اعادة سيطرتها على تلك الموارد وتقنينها وجلب عائداتها وتوزيعها بشكل متساوٍ وعادل على الجميع وذلك من خلال عدة اجراءات اهمها :-

1-الخطط التنموية الكفوءة / يمكن لهذه الخطط التنموية من وضع استراتيجية تنموية اقتصادية محكمة تمكنها من توجيه الواردات الاقتصادية للدولة نحو المشاريع الاستراتيجية العاجلة والطموحة والقادرة على حل الكثير من المشاكل الاقتصادية للبلد التي قد تكون احد اهم الاسباب في اندلاع النزاع ، ولابد من تحقيق تلك الخطط بمدد زمنية محددة وعلى ارض الواقع من اجل تجاوز مشكلات مجتمعية متجذرة كمشكلة البطالة والفقر والجوع والامية اضافة الى مشكلة اللاجئين والمهجرين الذين تركوا بلادهم بسبب هذه المشاكل

وتمكينهم من العودة ودمجهم بالمجتمع من جديد وجعل لهم دور مهم في اعادة الاعمار والبناء لمناطقهم المدمرة كي يشعر المواطن بان الدولة حريصة عليه وفي نفس الوقت تكون عاملا مهما في بناء الثقة بينها وبينه في المستقبل.([49])

2- العدالة الاقتصادية/هنا لابد للدولة من ان تمارس دورها الحقيقي من خلال اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على الجميع وبدون استثناء لكي تحقق العدالة الاقتصادية في التوزيع وعدم ترك او اثراء شريحة على حساب اخرى ، فكثير من مجتمعات المناطق ترى ان تمتعها بموارد الطاقة او المياه او غيرها من الموارد الاخرى انها اولى من غيرها بها وانها لابد ان تكون لها الحصة او النصيب الاكبر منها على حساب المناطق الاخرى التي تفتقر الى تلك الموارد وهذا يعتبر خطأ فادح ، لان ذلك سبب مشكلات متراكمة كانت نتيجتها الصراع المسلح وتدمير البنية التحتية الاقتصادية للدولة وانتشار السلاح بشكل جماعي ما كان سببا في هجرة الكثير من الشركات الاستثمارية التي كانت تعمل في تلك المناطق وبالتالي افقد الدولة احد اهم مواردها الاقتصادية لاسيما اذا كانت الدولة ريعية.([50])

3- هناك مشكلات اجتماعية مستحكمة في المجتمع ومتجذرة فيه وهي احد الاسباب الرئيسة في اندلاع النزاع وبقدر ماهي مشكلة اجتماعية لكن اسبابها اقتصادية بحتة،فمثلا مشكلة البطالة والفقر هي واحدة من تلك المشاكل،ولابد للدولة من ايجاد حلول سريعة لها من اجل حلها لان بقائها على وضعها الحالي وعدم معالجتها بشكل فوري وعاجل سيولد النزاع مرة اخرى وبالتالي لابد من استيعابها وجعلها من اولويات الدولة اذا ما ارادت النجاح.([51])

4- المنح والمساعدات العاجلة وسبل توجيهها/تعد المنح والمساعدات السريعة او العاجلة مهمة جدا بالنسبة لمناطق الصراع والتي يمكن من خلالها من تمكين الفئات المتضررة من نتائج الصراع على اعادة تاهيل نفسها واعمار مناطقها المدمرة وبالتالي خلق فرصة لبناء الثقة مع السلطة،وبطبيعة الحال فان هذا المنح والمساعدات لاتقتصر على الدولة الوطنية فحسب انما

يجب ان تتظافر الجهود الاممية والاقليمية من اجل توجيهها بالشكل الصحيح والاستفادة منها قبل الفئات المتضررة حصرا.([52])

5-الخطط المتوازنة للتنمية الاقتصادية / عند وضع الخطط الاقتصادية من قبل الدولة الخارجة من الصراع لابد لها من وضعها وفق خطط واطر زمنية محددة وموجهة نحو المناطق المتضررة ،فمن خلال ذلك يمكن معالجة الكثير من الازمات الاقتصادية التي تعيشها سكان تلك المناطق المتضررة،وبالتالي تمكينهم من معالجة ما يهدد سبل العيش وتوفير مصدر دخل لهم وانعاش السوق والتجارة،من خلال خطط تنموية طموحة لاتفرق بين المناطق واعتماد سياسة اقتصادية واضحة وجريئة تطبق على الجميع حسب الاولوية الاقتصادية.([53])

6- تفعيل دور القطاع الخاص / يلعب القطاع الخاص في المجتمعات الخارجة من النزاع دورا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الامام وذلك من خلال امتلاكه لرؤوس الاموال وامكانية توفيره لآلاف الفرص للعمل في الشركات المملوكة له،وبالتالي يمكن الدولة من امتصاص البطالة والفقر ويجعلها قادرة على تنفيذ خططها التنموية بشكل سريع وفعال.([54])

ثالثا:على الجانب الاجتماعي/ ان السياسات الاجتماعية الهادفة والطموحة تمكن الدول الخارجة من النزاع من تنفيذ خططها الاجتماعية بشكل سلس وسهل وبالتالي سينعكس ذلك على مجمل الصعد الاخرى سواء كانت سياسية او اقتصادية او امنية ومن اهم تلك الاجراءات :-

1-المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية / يمكن من خلال اتباع اسلوب المصالحة الوطنية الحقيقية من تجاوز اخطاء الماضي التي كانت احد اهم اسباب الصراع بين فئات المجتمع بسبب السياسات الاجتماعية الخاطئة والقائمة على التمييز الفئوي والطبقي والاجتماعي بين عموم طبقات المجتمع ما سبب تفاوت طبقي واضح ادى الى الصراع وانهيار الدولة،وعليه ومن خلال اسلوب المصالحة الوطنية الذي اثبت نجاحه في كثير من الدول يمكن تجاوز مشكلة مهمة تعيد البناء واعادة الثقة بالدولة وابعاد من كان السبب في تازيم الوضع العام من خلال برامج واليات سياسية وقانونية مبرمجة يمكنها تجاوز الاثار القانونية السلبية للنزاع ونتائجه.([55])

2- كيفية ادارة الاختلاف والتنوع الداخلي / ان اختلاف المجتمع عقائديا ودينيا وفئويا وقوميا وغيرها من انواع الاختلافات المجتمعية لايجب ان تكون سببا في اثارة واذكاء النزاع الداخلي بين ابناء المجتمع الواحد بقدر ماتكون عامل للوحدة والقوة لتلك المجتمعات ، فالهند مثلا رغم انها تتكون من اكثر من 1200 وحدة اجتماعية بين قومية واثنية ودينية وعنصرية وغيرها من انواع الاختلافات الاخرى لكنها اليوم تعد في مصاف الدول المتقدمة صناعيا رغم ان تعداد سكانها تجاوز المليار نسمة،حيث انه وبالعكس من ذلك لابد لهذه الاختلافات الاجتماعية من تقوية الدولة من خلال عدم الاحتكام للهويات الفرعية انما من خلال الهوية الام الا وهي الهوية الوطنية الجامعة التي تنصهر بها كل الهويات الفرعية الاخرى،وبالطبع فان ذلك يتطلب سياسات اجتماعية هادفة وقادرة على ادارة التنوع الداخلي ووضع الخطط المرسومة بدقة لادارة ذلك التنوع وجعله عامل قوة وتماسك وطني لاعامل فرقة وضعف.([56])

3- الدمج الاجتماعي للفئات المتضررة / لابد للدولة من سياسة اجتماعية واضحة تستهدف الفئات الاكثر تضررا من جراء عملية النزاع وذلك من خلال تعويضهم واعادة ادماجهم بالمجتمع وتمكينهم من اداء الدور الواضح المرسوم لهم واتجاههم وبالتالي يمكن من خلال ذلك الصاق تلك الطبقات او الفئات بالهوية الام وتسهيل عملية دمجهم بالمجتمع ككل.([57])

4- التعايش السلمي والمجتمعي/ من خلال خطوات سياسية وقانونية واجتماعية ومؤسسية وغيرها من الخطوات يمكن اعادة بناء التعايش السلمي بين فئات المجتمع المتضررة من النزاع ، وبالتالي تعزيز ثقافةالقبول بالاخر.([58])

5- الاهتمام بالنازحين والمهجرين/ ولدت ازمة الصراع ملايين من النازحين والمشردين داخل الدولة وخارجها وبالتالي لابد من وضع سياسة هادفة تمكن هؤلاء من العودة الطوعية لمناطقهم الاصلية وازالة اسباب ذلك النزوح والتهجير من خلال اعادة البنية التحتية وتهيئة الارضية الاجتماعية الملائمة والمناخ السياسي والاجتماعي المناسب لهم من اجل العودة

وممارسة حياتهم الطبيعية ومن خلال التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والانسانية في ذلك.([59])

6- حقوق الانسان والفئات المهمشة/ ان انتهاك حقوق الانسان والتهميش الذي طال الكثير من الفئات الاجتماعية كان احد الاسباب التي ولدت النزاع ، ولأجل تجاوز اخطاء الماضي لابد من سياسات رشيدة قائمة على احترام تلك الحقوق واستعادة الحقوق المسلوبة الدستورية والقانونية لجميع الشرائح الاجتماعية.([60])

رابعاً: على الصعيد الامني/ يعد الجانب الامني السبب الرئيس في تفاقم النزاع وتجاوز حدوده لان الامن مرتبط بكافة الصعد الاخرى سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية او غيرها ، فبدون الامن لايمكن لاي قطاع اخر من ممارسة مهامه ، وسبب الامن اختلت القطاعات الاخرى ، ومن اجل تدعيم الامن لابد من اجراءات مهمة من بينها:([61])

1-الخطط الامنية/ من اجل طمانة الجميع لابد من وضع خطط امنية محكمة ولجميع مناطق النزاع تتجاوز عقبات الماضي وتشعر الجميع بعد التمييز وان هذه الخطط وضعت من اجلهم حتى يمكن كسب الثقة بين المواطن والاجهزة الامنية وبالتالي يمكنها من جعل المواطن عين امنية في كل مكان اذا شاهد خطر يهدد حياته او المنطقة التي يعيش فيها ، وبهذه الطريقة يمكن الاجهزة الامنية من القيام بدورها قبل حدوث الخطر وهو مايسمى بالاسلوب الامني الوقائي.

2- تمكين اجهزة الامن من خلال تجهيزها بوسائل حديثة ومتطورة وتقنية تمكنه من التمكين الامني ومعالجة مكامن الخطر قبل حدوثها.

3- تأهيل القوات الامنية واعادة تدريبها على مبادئ حقوق الانسان والمواطنة وان الامن لايتحقق الا بالتعاون بين المواطن والاجهزة الامنية من اجل جعل المواطن يحس بالثقة تجاه القوات الامنية وانها جاءت لحمايته وليس لمراقبته او ابتزازه.

4- تاطير السلاح ضمن القانون/ بمعنى ان القوات الامنية لابد لها من ان تقوم بمهامها الموكلة لها وذلك من خلال نزع سلاح الميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون وان يحصر السلاح بالدولة فقط وبدوائرها الامنية الرسمية .

خامسا: على الصعيد الثقافي/ تعد البيئة الثقافية المجتمعية مهمة جدا بالنسبة للدول الخارجة من النزاع او الصراع المسلح، فانتشار ثقافة الخضوع كانت سبباً مهما من اسباب تاجيج الصراع بين فئات المجتمع وبين السلطة الحاكمة،كما ان انتشار ثقافة الاقصاء والتهميش والعزل كانت نتيجتها سقوط الدولة بكل مفاصلها([62])،وبالتالي تولدت ازمات مجتمعية متراكمة لايمكن اصلاحها لعدة اجيال قادمة،كل ذلك بسبب الثقافات الخاضعة او المنقادة،ومن اجل تجاوز اخطاء الماضي لابد من بيئة ثقافية سليمة قائمة على عدة اسس وقواعد منها:-([63])

1-تعديل المنظومة الثقافية والقيمية بحيث تكون الثقافة المجتمعية هي السائدة وتتسم بالقبول والقبول الاخر.

2- رفض ثقافة الاستبعاد والاقصاء والتهميش والعزل لان ذلك يقوض فرص التعافي والسلام وبالتالي يسبب عدم الاستقرار.

3- اعادة بناء المؤسسات الثقافية من اجل تغيير المنظومة القيمية والثقافية من خلال نشر قيم ثقافية تقوم على التعايش السلمي والسلم الاجتماعي والامن العام.

4- بناء نظام تعليمي قائم على تعزيز الشخصية الوطنية والتنشئة الاجتماعية الصحيحة التي تقوم على قيم المواطنة مما يساعد في تعديل منظومة الاجيال القادمة التي ترفض عودة النزاع.

الخاتمة

انتجت اشكالية الصراع العديد من التراكمات ولعل من اهمها تنامي عدد الدول الهشة او المأزومة التي تعاني من مشكلة كيفية تجاوز هذا الصراع او على الاقل التخفيف من وطأته ، وهو مايطلق عليه مقاربة التعافي ، بيد ان هذه الرغبة تصطدم بمعوقات واشكاليات داخلية وخارجية لازالت تلعب دورها وتمارس فعلها في تغذية هذا الصراع واستمراريته ، وإذا كان

لابد لتلك الدول ومن اجل تحقيق التعافي وتامين صيرورته فلابد من اتباع سياسات داخلية تتسم بالجرأة سواء كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او غيرها ، فضلاً عن محددات خارجية تتعلق بعلاقتها مع دول المنطقة اي دور الجوار الجغرافي والاقليمي والمنظومة الدولية وعدم السماح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية ، من خلال سياسات تدعم منظومتها الامنية والعسكرية من اجل تامين حدودها الخارجية واقامة علاقات قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل ، وإذا كان مسار التعافي يمتاز بالشمولية والتعقيد فيجب ان لا نغفل دور المنظمات الدولية والاممية في هذا الجانب سواء في اطار تقديم العون والمساعدة لمناطق النزاع وتحديد السبل الكفيلة والقادرة على الخروج من النزاع بأقل الخسائر ، ولاشك ان نزع فتيل النزاع او التخفيف منه يتطلب تنازلات متبادلة من اطراف النزاع للوصول الى حل شامل ودائم من اجل بناء سلام وامن دائميين والتخلص من ويلات الصراع والحروب التي تاكل البشر قبل الحجر.

الهوامش

[?]يقصد به المرحلة التي تلي الصراعات العنيفة المتشابكة بفتح الباب أمام النزوح بشكل ضخم، ويمتد أثرها لقتل وجرح مئات الآلاف،وتدمير العديد من البنى التحتية المدنية، وإضاعة التقدم الذي أحرز على مدى عدة عقود، كما هدد رفاه وأمان أجيال قادمة. وكما أزهقت الأرواح، فقد راحت شبكة العلاقات الاجتماعية، التي تربط الأفراد والمجموعات والمجتمعات، ضحية هذه النزاعات العنيفة أيضاً. للمزيد ينظر تقرير: إعادة بناء المجتمعات:استراتيجيات للتكيف والتعافي في وقت الصراعات،مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط،تاريخ النشر **13**/نيسان/**2016**على الرابط الالكتروني:.**http://www.achariricenter.org/rebuilding-societies-ar**

[1])مايكل جيه مازار واخرون،فهم النظام الدولي الحالي،مؤسسة رند سانتا مونيكا،كاليفورنيا،**2016**،ص **33**.

[?])المقاربة بين الجسد البشري والدولة يدخل في اطار التشبيه ليس الا وأن كان البعض يسقط هذا المفهوم على الدولة مع انها واقعة اجتماعية وضعية، ولعل اهم من من استخدم هذا التوظيف هو افلاطون في الفكر الغربي وقاربه في هذا الاتجاه الفارابي والماوردي وابن خلدون في الفكر العربي الاسلامي، للمزيد من الاطلاع انظر:علي عبد المعطي

محمد،الفكر السياسي الغربي،دار الجامعات المصرية،الاسكندرية،1975،ص53،كذلك ينظر:جهاد تقي صادق،الفكر السياسي العربي الاسلامي،مكتبة جامعة الموصل،2001،ص ص37-61.

[2])نقلاً عن: رانيا حسين خفاجه،بناء السلام تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية،اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية،ملحق مجلة السياسة الدولية،العدد 206،تشرين الثاني ،2016، ص5.

[3] (http//www. orq. peace building initiative the conceptual origins of peace building at peace building initiatives.

[4]) انظر: تقرير الامين العام للامم المتحدة ، الوثيقة 1992/6/17/A/47/277 .

[5]) رانيا حسين خفاجه ،اطار تفسيري لتعافي الدول بعد الصراعات العنيفة ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ،العدد 213،تموز ،2018،ص5.

[6])عبد الوهاب عمرو،قراءة اولية في اسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول،اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ،العدد 189،تموز،2012،ص24.

[7](sultan barakat,post-saddam Iraq:Deconstructing a Regime,reconstructing a nation, 27may2008,pp571- 591.

[8])خالد حنفي،توسع الامن وتغيرات العلاقة بين الدولة والمجتمع،مجلة السياسة الدولية،العدد 207،كانون الثاني 2017،ص3.

[9])رانيا حسين خفاجه،اطار تفسيري،مصدر سبق ذكره،ص 6.

[10])خالد حنفي،مداخل محفزة لبناء السلام في مناطق الصراعات،مجلة السياسة الدولية،تشرين الثاني،2016،ص 8.

[11]) رانيا حسين خفاجه ،اطار تفسيري ،مصدر سبق ذكره ،ص 9 .

[12])اتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد النساء،اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المراة،وثيقة منشورة بتاريخ 24 آذار 2010،على الموقع الالكتروني:
http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?

[13])ممدوح الشيخ،ثقافة السلام"الحرب اقدم من الحضارة"،عنوان كتاب للبروفيسور لورانس كيلي استاذ علم الاجناس بجامعة الينوي الامريكية،الطبعه الثانية ،2018،ص184.

[14])اعادة بناء المجتمعات،استراتيجيات التكيف والتعافي في وقت الصراعات بالتعاون مع معهد الولايات المتحدة للسلام،الملخص التنفيذي للتقرير،مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط ،13 نيسان ،2013 ،ص1.

[15])محمد بسيوني،تصحيح المسار اساليب تعافي الدول من خبرات التأريخ السلبية،مفاهيم المستقبل،مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة،العدد25كانون الثاني-شباط،2018،ص13.

[16])للمزيد ينظ:سمر محارب،نحو حقبة ما بعد الصراع،فريق أرض-العون القانوني المعلومات والتحليلات والنتائج، تقرير منشور على الرابط الالكتروني:

https://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/ar_research_bulletin_-_march_2015.pdf

[17] (yosef jabareen,Conceptualizing "Post-Conflict Reconstruction" and "Ongoing Conflict Reconstruction" of Failed States, *in* International Journal of Politics Culture and Society 26(2).june 2013.pp.(107-125)

[18] (Gilles Carbonnier ,' conflict postwar Rebuilding and the economy Acritical Review of the literature wspossasional paper no.2,1988.

[19]) أنور محمود الزناتي،" القبائل الليبية ودورها في تقرير مصير البلاد"، مجلة البيان، 2011، تاريخ الدخول 2-12-2018، متاح على الرابط التالي: http://albayan.co.uk/text.aspx?id=1412

[20])محمد حسين،أهمية دور القبائل الليبيا في الصراع الحالي،BBC ،2011،تاريخ الدخول 1-12-2018،على الرابط التالي:http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110222_libya_tribes

[21])عزب صفاء،تبعات(الربيع العربي).. ميليشيات مسلحة وفوضي ودمار،الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، بتاريخ (3-6-2014)، تاريخ الدخول: 26-11-2018، متاح علي الرابط التالي:

https://aawsat.com/home/article/109511

[22])عزب صفاء،تبعات(الربيع العربي)..،مصدر سبق ذكره ، ص13.

[23]) علاء محمد ناجي،ثقافة التسامح ودورها في تقوية العلاقات الاجتماعية،تاريخ النشر2017/12/21،على الرابط الاتي: https://www.annabaa.org/~annabaao/nbanews/68/380.htm

[?])للمزيد ينظر: انجيلا ميركل في الميزان ، بحث منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي ، برلين – المانيا ، بتاريخ 1/تشرين الاول/2018، على الرابط الالكتروني الاتي: https://democraticac.de/?p=57200

[24])حميدوش رياض،تطور مفهوم بناء السلام،دراسة في النظرية والمقاربات،كلية العلوم السياسية،جامعة قسطنطينة ،الجزائر،2012،ص13.

[25] (yosef jabareen" conceptualizing post conflict preconstruction and reconstruction of failed states .in international journal of politics culture and society vol 2 no 2 June 2013 pp. 119 -120

[26])خالد حنفي،التعافي الفعال بين مرونة الداخل وحساسية الخارج،مجلة السياسة الدولية،العدد 213،تموز2018، ص7،وكذلك ينظر:منير شفيق،الديمقراطية والعلمانية في التجربة الغربية،رؤية اسلامية،دار عشتار،مص ،القاهرة ،2014،ص17.

[27]) لاندو اليس،السياسة الدولية ،النظرية والتطبيق،ترجمه قاسم مقداد،اتحاد الناشرين العرب،دمشق،2008،ص ص76 -78.

[28])مروة حامد البدري،بناء النظام الاقليمي السياسات الامريكية للشرق الاوسط،المكتب العربي للمعارف،القاهرة ،د ت ،ص30.

[29])هايدي عصمت كارس، ادوار القوى الاقليمية في دعم سياسات التعافي، مجلة السياسة الدولية، العدد213، تموز2018، ص18.

[30])رغدة البهي،المؤسسات الدولية واشكاليات التعافي الليبرالي،مجلة السياسة الدولية،العدد 213،يوليو ،2018، ص23.

[31]) رانيا حسين خفاجه ،اطار تفسيري ،مصدر سبق ذكره ،ص 8.

[32] (http://www.elaph.com/wep/opinion/2015/1975705.html

[33])وائل محمود،الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار،الدفاع الوطني اللبناني،2017،دراسة متوفرة على الرابط الالكتروني الاتي: http://www.lebarmy.gov.lb/content

[?])تباينت ارقام المنظمات الدولية وحتى الدول حول تحديد كلف اعادة الاعمار بالنسبة للمناطق المأزومة او التي عانت من الصراع ، وهذا الامر له ابعاد تاريخية امتدت من مؤتمر مارشال لاعادة اعمار اوروبا وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمرات الدولية التي عقدتها العديد من الدول من اجل الحصول على الاموال لاعادة اعمار العراق وقد استطاع العراق من خلال مؤتمر الكويت لاعادة اعمار المناطق المحررة من داعش الحصول على تعهدات دولية بتوفير(88)مليار دولار،للمزيد ينظر:المشاركون في مؤتمر الكويت يتعهدون بمنح 30 مليار دولار لإعادة إعمار العراق،تقرير مفصل متوفر على موقع قناة فرانس 24 باللغة العربية بتاريخ، 2018/2/15 ،على الرابط الالكتروني : https://www.france24.com/ar/20180214

[34](herbert c.kkleman, "interests Relationships, Identitties:three central issues for individuals and Groups in negotiating their social Environment HC Kelman - Annu. Rev. Psychol., 2006"AnnualReview of psychology ,vol 57.2006,p.23.

[35] (Alejandro Bendana , "from peacebuilding to stateBulding:one step forward and Two Step Back",Development journal,September 2005,pp.5-20.

[36] (Jeffry Herbst,"let them fail:State failure in Theory and practice:Implications for policy"in:Robert I.Rotberg(ed),When State Fail:Causes and Consequences,U.K:Princeton University press,2004,pp.302-319.

[37]) ستيفن هيدمان ، قواعد عملية اعادة الاعمار في سوريا ، معهد بروكنز ، مقال منشور على الرابط الالكتروني التالي: https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/09/20/

[38]) المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ،تقرير عن وضع سياسة اعادة الاعمار والتنمية فترة مابعد النزاعات (اديس ابابا:الاتحاد الافريقي ، حزيران 2006) ، ص ص5-7.

[39]) المصدر نفسه ، ص6.

[40] (Paul Collier, "post-Conflict Recovery: How Should Strategies Be Distinctive?, Journal of African Economics (Oxford: Oxford University press ,Vol.18 ,April 2009),pp.100-101.

[41] (Anke Hoeffler (et.al), "post-Conflict Recovery and peace bulging", World Development Report 2011:Backgrround Paper (Washington ,DC .:World Bank, October 2010),pp.8-10.

[42]) حساني بو عكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر 1988-2014 ، رسالة ماجستير (الجزائر:جامعة الدكتور الطاهر مولاي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015) ص ص13-15.

[43](OP.Cit.,pp.115-124. Paul Collier,

[44] (Graham K.Brown, "Civil society Building in post –Conflict Countries" paper Published By Centre for Research on peace and Development (Brussels: Centre for Research on peace and Development,2015),pp.3-14.

[45] (Janine Aron ,Building institutions in post Conflict African Economics "Journal of international Development (London:JohnWily&Sons,Ltd.,Vol.15,2003), pp.471-481.

[46](Melanie Cammett, Edmund Malesky, "Power Sharing in Post Conflict Societies", Journal of Conflict Resolution (London: Sage Publications ,Vol. No.6,2012),pp.983-989.

[47]) ابراهيم نصر الدين ، دراسات في النظم السياسية الافريقية ،القاهرة:دار اكتشاف ، 2010،ص ص6-17.

[48] (Tove Gretelie (et.al.), "post-Conflict justice and Sustainable peace", World Bank Research Working Paper 4191 (Washington,D.C.:World Bank, April 2007),pp.1-10.

[49] (John F. E. Ohiorhenuan, "Post-Conflict Recovery :Approaches, Policies, and Partnership," Center for Research on peace and Development (CRPD)Working Paper No4,December 2011,pp.6-16.

[50] (Op.Cit.,pp.15-26 Anke Hoeffler (et.al),

[51](Op.Cit.,pp.10 John F. E. Ohiorhenuan,

[52]) المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص12-15

[53]) المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص15-17.

[54] (Angelika Rettberg, "the private Sector,Peace Building, and Economic Recovery: A Challenge for the UNPBA' Working paper from the future of the Peace Building Architecture project (Oslo: the Norwegian Insititute of International Affairs, Centre for International and Policy Studies, Univessity of Ottawa,2010),pp.9-20.

[55]) المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص21-23.

[56] (David Bloomfield, "Reconciliation: an Introduction",David Bloomfield,Luc Huyse(eds.), Reconciliation After Violent Conflict: A Hand Book (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance,2003).pp.10-15.

[57] (Ibid.,pp.24-26.

[58] (Ibid.,pp.19-21.

[59] (Ibid.,p.23,50,&83.

[60]) المجلس التنفيذي بالاتحاد الافريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص20-23.

[61] (Akira W.Jingushi,"Post-Conflict Sector Reform and thr Roles of Military and the police:the Case of Sierra Leone",NIDS Journal of Defence and Security (Tokyo:the national insitituteof Defence Studies,Vol.17. 1,October 2014).pp.37-59.

[62])James Hawrylenko, Education in Post conflict Societies"Master Thesis (Alberta,Canada:Athabasca University,2010),pp.29-53.

[63]) Graham Brown, Arnim Langes, Frances Stewart, "A Typology of Post-Conflict Environments",Center for Research on peace and Development Working Paper Nol.(Brussels:Center for Research on Peace and Development,September2011),pp.3-17.